

# أخلاقيات الممارسة الديمقراطية

الأمور البديهية أن الاخلاق لا يمكن أن يكون لها وجود فعلى إذا لم تجد الأفعال المادية التي تجسدها وتحيلها الى واقع ملموس ومقتع . وهذه الأفعال لا يمكن للفرد أن يقوم بها إلا إذا أتاحت له الحرية الكفيلة بممارستها والتي تجعله مسئولا عنها أمام المجتمع . أما إذا لم يملك الفرد مثل هذه الحرية فليست هناك أية مسئولية اخلاقية تقع على عاتقه . لذلك فإن الممارسة الديمقراطية الحقبة تمد المناخ الصحى الوحيد الذى يمكن أن تزدهر فيه القيم

من

الاخلاقية . فلا يمكن لمجتمع يعانى من الإرهاب ، والكبت ، والحرمان أن يهتم بالاخلاق لان وجودها بطبيعته يتنافى مع وجود كل ما ينتهك حرمة الانسان . وهذا ما يشكو منه البرت شفاتيزر فى كتابه «انهيار واحياء الحضارة » عندما يقول :



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

د لقد دخلنا في عصر ضاع فيه  
الشمور بالقانون وقوته ، وخلا من  
الاحساس بالالتزام الاخلاقي ،  
فالمجالس التيابية تنتج لوائح تناقض  
فكرة القانون ، والدول تعامل  
رعاياها دون مراعاة اي شعور  
بالقانون . والذين يقعون تحت وطأة  
دولة اجنبية يعاملون معاملة الخارجين  
على القانون . فلا احترام لحقهم  
الطبيعي في الوطن وفي الحرية  
او المنزل او العمل او الغذاء او اي  
شيء آخر . نعم لقد اصبح الايمان  
بالقانون اليوم اثرا بعد عين .

من هناك انحرار الرئيس السادات  
على النداء بالممارسة الديمقراطية ،  
وسيادة القانون ، وبناء دولة المؤسسات  
حتى لانتك حرمة الانسان المصري ،  
بل يأخذ من سيادة القانون سياجا  
يحميه من كل سف . وهذا يؤدي  
بدوره الى الالتزام الخلقى الذى يقع  
على عاتق الانسان في هذه الحالة  
التي ينتفى فيها أى عذر له بالخروج  
من الضرورات الاخلاقية التي الستم  
بها المجتمع وسار على هديها ،  
والحضارة لا تتقدم الا بالاعتماد على  
هذين العنصرين : الحرية والمسئولية ،

واى التزام خلقى يرتبط بالمدى الذى  
يمارس فيه الانسان حريته ثم مسؤليته  
من حدود هذه الممارسة . بل ان  
الحضارة في جوهرها اخلاقية ،  
وبمشكلة الحضارة مشكلة اخلاقية ،  
وعلى الرغم من روعة ما يلفه هذا  
المعنى من تقدم في النواحي المئامية  
والمادية ، ومن اتساع في الموارد  
والتقدرات العلمية ، إلا ان كل هذا  
لا يشكل جوهر الحضارة . أى انه  
لن تكون للانسان قيمة حقيقية بصفته  
كائنا انسانيا الا من خلال كفايته  
ليكون على خلق عظيم ، فاذا ضاعت  
المعايير الاخلاقية من حياة الانسان

انهارت الحضارة الانسانية من اساسها  
ولن تتمكن من احادة بناء حضارتها  
على اساس ثابت وطيد الا اذا اخذ  
الانسان فرصته كاملة في تحقيق  
ذاته ووجوده بلا أى عسف أو كبت .

وللحصول على هذه الفرصة لابد  
من توافر شرطين ، هما : ممارسة  
الحرية والالتزام بالمسئولية في الوقت  
نفسه . وهو ما نسجيه بسيادة القانون  
التي تعد الجوهر الحقيقي للممارسة  
الديمقراطية . فليس القانون سوى  
التقنين المركز للقيم الاخلاقية ، لانه  
يحدد دائرة الحرية التي يتحرك داخلها  
الانسان مع المسئوليات المحيطة بها .  
وسيادة القانون تتوارى الفروق بين  
الحرية والضرورة ، وتنسج في ظلها  
الارادة العامة والارادة الخاصة .  
فليس الانسان حرا بطبيعته حرية  
مطلقة لاتحدها موائق أو تقف دونها  
سدودا ، فالتاريخ لا يعرف تلك الحرية  
المطلقة حتى في حياة البداوة .

وسيادة القانون هي تنظيم للحرية  
في اطار اخلاقي واجتماعي يكبح  
نوازع الشر ، ويطغيان الهوى ،  
وضراوة الفرائز . فالقانون والاداب  
العامة هما توأم المثل الاعلى للحرية  
ولا يناقض الحرية ان تكبح النوازع  
الشريرة ، فان في كبحها وقمعها  
سياجا ووقاء للحرية التي تتحقق في  
ظل الممارسة الديمقراطية ، وهذه  
الممارسة الضرورية تفرض القانون  
على الفرد تماما كما تفرضه على  
الدولة .

من هنا كانت العلاقة العضوية بين  
الديمقراطية والاخلاق ، فالديمقراطية  
في جوهرها نظام اجتماعي اخلاقي توازن  
المساواة والعدل والخير والحق ، أى  
انها تستند بمقوماتها الايديولوجية على  
الاخلاق والمثل والمبادئ الانسانية .



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولذلك فالتقدم الحضاري المرتبط بها بالضرورة لا يمثل النكساة أو التكرار أو التراجع أو التثنية . وبالتالي كلما اتعمقت الممارسة الديمقراطية ، اضطرد التقدم الحضاري . ورغم الهجوم الشديد الذي واجهته الديمقراطية على أيدي دعاة الديكتاتورية والفاشية بحجة أن الديمقراطية لا تعنى سوى التوضى وهكم الدهماء ، فقد أثبت التاريخ أن النكسات وأعمال العنف المناهضة

للإنسانية والمبادئ الأخلاقية لا تقع إلا في البلاد التي تخنق الممارسة الديمقراطية داخل حدودها . ولذلك فالدول الديكتاتورية والفاشية لا تتمتع بعنصرى الاستقرار والاستمرار ورغم أهميتها المطلقة في التطور الحضاري ، لأنه يزوال شخصية الديكتاتور بنهار النظام أو يتصدع ، ومن هنا تبدأ القلاقل والاضطرابات . وهذا يعنى أن الديكتاتورية نظام ظاهره النظام وجوهره التوضى ، في حين أن الديمقراطية تبدو على العكس من ذلك تماما .

وبالمفهوم البسيط المباشر فإن الديمقراطية هي تحويل الاخلاق من مبادئ مجردة الى ممارسة عملية يومية على كل المستويات الفردية والاجتماعية . وقد عبر وودرو ويلسون عن هذا المفهوم بقوله إننا حيناً للممارسة الديمقراطية ينهض على اهتمامها بالاخلاق ، وليلها الطبيعي إلى احترام تطلعات الانسان العادي إلى درجة عالية من السعى لتحقيق ذاته .

وقد اعتبر قرائيس ويلاته أن الممارسة الديمقراطية هي أهم عنصر من عناصر علم الاخلاق ، لذلك يقول في كتابه « عناصر علم الاخلاق » .  
« يخلق الناس جميعاً في ظروفنا سودها المساواة التامة » وكل انسان

ويقول الفيلسوف جون ديوى : ان الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى يحدد اطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، مجالها في الممارسة اوسع من هذا بكثير ، فهي على المستوى الاجتماعى العام أو المستوى الفردى الخاص أسلوب لممارسة الحياة اليومية ، وطريقة للنظر إلى الاشياء ، والاحساس سواء بالمجتمع المحلى أو بالإنسانية جمعاء . إنها أسلوب لسلوك الإنسان سواء حيال أسرته أو حيال بنى جنسه ، ولذلك فهي تتركز حول الامتزاز بالكرامة الإنسانية . وفي هذا يقول هارولد لاسويل : ان الديمقراطية هي المجتمع الذى ينهض بتبنياته على الاحترام المتبادل . وخطورة الممارسة الديمقراطية أنها تؤثر بطريقة سموزية أو غير سموزية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد مسلكه بمنه عالية ، ابتداء من تصرفاته اليومية كما مثل معاملته لطفاله أو لخدمه أو لمن هم اقل منه مرتبة في المجتمع حتى الاهداف الكبرى التى يريد تحقيقها في حياته .

وتكمن قيمة الممارسة الديمقراطية في جانبها الخلقى والعملى في آن واحد ، فهي تستند إلى أسس اخلاقية ، حيث تتحول الحكومة إلى مجرد أداة لتنظيمها وتنشيطها وتشجيعها . ان الممارسة الديمقراطية هي أول نظرية للحكم في التاريخ الحضارى تجسّد من كرامة الإنسان مبدأ ، وتضمن المساواة السياسية بين الناس . فهي تعترف بالفردية وتعمل في الوقت نفسه على خلق مجتمع مفتوح يتيح للجواهر فتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبرز كل الامكانيات والقدرات المتاحة .

ويتمثل الجانب العملى للممارسة الديمقراطية في توجيهها إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى .



الممارسة الديمقراطية بتزايد طغيان تلك الغرائز بـ ومع هذا فإن التفكير الانساني الناضج يدرك تماما أن الممارسة الديمقراطية هي من أنبل الإنكار الاجتماعية ، والقيم الأخلاقية والمفاهيم السياسية ، والاتجاهات الاقتصادية التي اهتدى إليها العقل البشري ، وأنه لا بد لها ، إذا أراه الإنسان المنحصر تجنب الغوضي ، والعنف ، والقسوة ، والاضطراب ، والارهاب ، والخوف ، وعدم الاستقرار بل أن السمويات التي تعتور طريقتها تمثل تحديا للتقدم الحضاري والتطور الفكري لإنسان القرن العشرين بصفة عامة ، وللإنسان المصري بصفة خاصة فهو الإنسان الذي منح البشرية الحضارة والنكر والعقيدة والعلم والفلسفة ، وبالتالي فهو قادر على قبول التحدي ومواكبة المسيرة الديمقراطية بكل ما تتطلبه من التزامات أخلاقية ومسئوليات تجاه بلاده وأمتة العربية وعالمه المعاصر .

## د. نبيل راغب

يخلق يتمتع بحق الاستفادة من الميزات التي أنعم بها الله عليه (أ) مثله في ذلك مثل أي إنسان آخر . وأعتقد أن كلامي هذا من الموضوع بحيث لا يتبل أي جدل .

إذن فالأخلاقيات الديمقراطية تهدف إلى احترام الإنسان وتقييمه موضوعيا مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر (أ) ولذلك تتطلب الصبر مع الذين يصعب اقتناعهم ، والاحترام لمن لم يعمدوا عليها وما زالوا يهابونها ، والاعتدال مع المتعصبين الذين لا يرون في تناقضات الحياة سوى الأبيض والأسود . هذه الأخلاقيات بطبيعتها تعتمد على القانون والاعتناع والمنطق الإنساني الشامل ، أما القوة البربرية فلا حساب لها بالمرءة في مجال هذه الأخلاقيات . وما من شك في أن سيادة القانون ، وموضوعية الاعتناع ، وقوة المنطق ، هذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للغرائز الحيوانية المشوائية التي تتحكم في السكبان البيولوجي للإنسان بـ ولذلك تتزايد سمويات